

وكل منهما ثقة من رجال الجماعة، وقال في "التلخيص الحبير" (١: ٥٩) بعد نقل هذا الحديث: "ورواه البيهقي من طريق الحسن عن المغيرة بنحوه، وهو منقطع. قلت: يعنى بين الحسن البصرى وبين المغيرة، وهو غير مضر عندنا، والبصرى إمام قدوة.

باب المسح على الجر موقين

٣١٨- عن: بلال أن النبي ﷺ مسح على الموقين^(١) والخمار (أى العمامة) رواه ابن خزيمة فى "صحيحه"^(٢) (زيلعى ١: ٩٦)، وعنه أيضا: قال: رأيت رسول الله ﷺ يمسح على الموقين والخمار، رواه أحمد والضياء فى "المختارة" (نيل ١: ١٧٥)، قلت: إسناده المختارة صحيح على قاعدة "كنز العمال" (٣: ١).

٣١٩- عن: أبى عبد الله عن أبى عبد الرحمن أنه شهد عبد الرحمن بن عوف يسأل بلالا عن وضوء النبي ﷺ، فقال: كان يخرج يقضى حاجته فآتيه بالماء فيتوضأ ويمسح على عمامته وموقيه، رواه أبو داود فى "سننه" وسكت عنه (١: ٥٩)، ورواه الحاكم فى "المستدرک" وصححه^(٣)، ورواه ابن خزيمة فى "صحيحه" (زيلعى ١: ٩٦).

باب المسح على الجر موقين

قوله: "عن بلال إلخ": قال المؤلف: دلالة الأحاديث على الباب ظاهرة، وقال العلامة الحلبي فى "الكبرى": "لا يقال: كيف استدللتم بهذا وأنتم لا تجوزون المسح على العمامة والخمار؟ لأننا نقول: دلالاته على جواز المسح على الجر موق تأيدت بدلالة أحاديث المسح على الخفين الواصلة إلى حد الشهرة، فثبت بها، وأما دلالاته على الآخرين، فقد عارضت الدليل القطعى من غير وصول إلى حد الشهرة، ولا تأيد به

(١) الجر موق ما يلبس فوق الخف وقاية له، كذا فى غنية المستملى (ص ١٠٩) وقال الجوهري: الموق الذى يلبس فوق

الخف فارسى معرب، كذا فى الزيلعى (١: ٩٦) فثبت بهذه النقول ترادف الموق والجر موق (كتبه الشيخ مؤلف)

(٢) باب الرخصة فى المسح على الموقين ١: ٩٥ رقم ١٨٩.

(٣) قلت: وأقره عليه النهي (المستدرک ١: ١٧٠).